اسم المقال: بناء السلام والتنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. فراس عـــبد الكريم محمد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1483
تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 05:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بناء السلام والتنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003

أ. م. د. فراس عبد الكريم محمد علي*

الملخص

تؤكد معظم تقارير الأمم المتحدة والإحصاءات أن هناك علاقة بين أزمة التنمية المستدامة وبناء السلام الدائم، فأزمة التنمية المستدامة تعني أزمة اقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية وهذه الأزمات تعني صراعات بمسببات اقتصادية وسياسية وثقافية، وان الخوض في موضوع التنمية المستدامة وعلاقتها ببناء السلام يحتاج الى الالمام بجميع جوانب الموضوع المختلفة، إذ لا يمكن تحقيق التنمية بكافة اشكالها في العراق ما لم تعالج الاسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تخلق بيئة لجذب السلام، وتقتضي الإنطلاق في تتبع مسارات سقوط النظام السياسي في نيسان 2003، وتداعيات التنمية المستدامة على بناء السلام خصوصاً وعلى مستقبل العراق عموماً، ومن ثم اتباع استراتيجيات وسياسات تعمل على تطوير وتحديث هذه المؤشرات من تعليم وصحة ودخل وغيرها.

الكلمات المفتاحية: بناء السلام _ التنمية المستدامة _ العراق بعد عام 2003_ الصراعات

Abstract

Most United Nations reports and statistics confirm that there is a relationship between the sustainable development crisis and building lasting peace. The sustainable development crisis means an economic, political, cultural and environmental crisis, and these crises mean conflicts with economic, political and cultural causes, and delving into the issue of sustainable development and its relationship to peace building requires knowledge of all aspects of the subject. It is not possible to achieve development in all its forms in Iraq unless the political, economic and social reasons and motives that create an environment to attract peace are addressed, and necessitate starting to trace the paths of the downfall of the political regime in April 2003, and then the repercussions of sustainable development on building peace in particular and

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين dr.firas@nahrainuniv.edu.iq

on the future of Iraq in general And then follow strategies and policies that develop and update these indicators of education, health, income and others.

Keywords: peace building _ sustainable development _ Iraq after 2003 _ conflicts

المقدمة:

تُعد التنمية المستدامة مقياس حقيقي لرفاه الإنسان، واداة فاعلة لبناء السلام إذ أنها تتعلق بتوسيع خيارات الناس بما يؤمن ويعزز قدراتهم، كما تعزز حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والديمقراطية، وتؤكد تقارير الأمم المتحدة والإحصاءات المتعلقة بالتنمية المستدامة وبالصراعات الدولية والداخلية، أن هناك علاقة بين أزمة التنمية المستدامة وبناء السلام الدائم، فأزمة التنمية المستدامة تعني أزمة اقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية وهذه الأزمات تعني صراعات بمسببات اقتصادية وسياسية وثقافية، وهذه العلاقة توصلنا إلى حقيقة مفادها أن هدف التنمية المستدامة يعد من الأولويات المهمة في جميع المجتمعات البشرية، بحيث يمكن خلق مجتمع غير مهمش تتاح له الفرصة في المشاركة بالقرارات التي تؤثر على حياتهم بعد تأمين حياته الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها من المجالات.

وان الخوض في موضوع التنمية المستدامة وعلاقتها ببناء السلام يحتاج الى الالمام بجميع جوانب الموضوع المختلفة، إذ لا يمكن تحقيق التنمية بكافة اشكالها في العراق ما لم تعالج الاسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تخلق بيئة لجذب السلام. إذ دخل النظام السياسي والمجتمع العراقي برمته بعد عام 2003 في نمط جديد ومتشابك، قد لا يكون مألوفاً في التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث للعراق، من حيث شدة تناقضاته، وموضوعاته الصراعية، وان محاولة البحث في ظاهرتي التنمية المستدامة وبناء السلام في العراق، تقتضي الإنطلاق في تتبع مسارات سقوط النظام السياسي في نيسان 2003 ، ومن ثم تداعيات التنمية المستدامة على بناء السلام خصوصاً وعلى مستقبل العراق عموماً.

أهمية البحث:

ينطلق البحث من دراسة لظاهرتي التنمية المستدامة وبناء السلام، إذ اتخذت نموذج (العراق) كدراسة حالة وتأثير، فتتبع اهمية البحث مما يلي:

1. معرفة ماهية التنمية المستدامة وبناء السلام في العراق لمرحلة ما بعد عام 2003.

2. تسليط الضوء على القوى والمسببات والدوافع شكلت عائقاً امام بناء السلام بعد عام 2003.
3. تأثير التنمية المستدامة على بناء السلام في العراق.
4. تسليط الضوء على الوسائل والاسس الكفيلة بجعل العراق بيئة جاذبة للسلام.

هدف البحث:

هدف البحث هو التركيز على التنمية المستدامة واثرها على بناء السلام في العراق، إذ يتجسد هدف البحث بدراسة ظاهرة التنمية المستدامة وتوضيح التحديات العملية والنظرية ، وفق الوسائل السياسية والقانونية لمجرى الاحداث في الساحة العراقية، والخيارات التي تسهم في عملية المعالجة والبناء.

اشكالية البحث:

يعد العراق من بين اكثر الدول الذي نال نصيبه من زعزعة الامن والاستقرار على جميع الاصعدة، ولاسيما بعد نيسان 2003، وان الحاجة لتوافق وطني كبير للنهوض بواقع العراق مجتمعاً ونظاماً، من خلال تحقيق التنمية المستدامة وصولاً الى بناء دولة مدنية ديمقراطية ومجتمع مدني يسوده القانون والعدالة الاجتماعية، بعيداً عن المحاصصة والسياسات المرتبطة التي ادت بلا ادنى شك الى تأخير عملية بناء السلام.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن عملية التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003 يشوبها النقص وعدم التطبيق بشكلها الصحيح وذلك لعدة تحديات ومؤثرات، فغياب التنمية المستدامة لها الاثر الكبير في عملية بناء السلام، وهذا ما سنوضحه في ثنايا البحث.

هيكلية البحث:

يتضمن البحث عدة محاور ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وكما يأتي:

1. أولاً_ ماهية التنمية المستدامة وبناء السلام
2. دوافع واسباب تباطئ عملية بناء السلام في العراق بعد عام 2003
3. واقع التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003
4. تداعيات التنمية المستدامة واثاره على عملية بناء السلام في العراق بعد عام 2003

أولاً_ ماهية التنمية المستدامة وبناء السلام

يكاد يتفق المفكرون والباحثون بأن لكل ظاهرة اطارها النظري الذي عن طريقه يمكن دراستها وتحديد معالمها، وبقدر تعلق الامر بموضوع البحث سيتم عرض في هذا المحور ماهية التنمية المستدامة ومن ثم تسليط الضوء على ماهية بناء السلام .

1_ ماهية التنمية المستدامة :

إن مفهوم التنمية دلالة على الازدهار والنمو والتطور، إذ تعرف التنمية بأنها ((عملية ديناميكية تتكون اساساً من سلسلة كبيرة من المتغيرات الوظيفية والبنيانية، التي تحدث نتيجة تفاعل الانسان مع البيئة بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته الى اقصى درجة ممكنة [1].

حصلت تغيرات نوعية في مطلع التسعينات مع اصدار تقرير التنمية البشرية لعام 1990 في الفكر التنموي، من حيث معالجته للتنمية، فإذا كان مفهوم تنمية الموارد قد تطور في نهاية الثمانينات ليشمل جوانب القدرات البشرية كافة لاستخدامها في العملية الانتاجية، فإن مفهوم التنمية قد ركز فضلاً عن ذلك على الانفتاح بالقدرات البشرية، إذ أعيد التوازن للمقولة الداعية الى "ان الانسان هو صانع التنمية وهو هدفها"، فضلاً عن ان عملية اعادة التوازن هذه قد تمت صياغتها، بشكل مرن، وخلاق، فقد ترك للاجتهاد في مجال توسيع مفهوم تشكيل القدرات البشرية ومجال الانفتاح بهذه القدرات، إذ يتم الارتقاء من مستوى معين الى مستوى اخر اكثر تقدماً، مما يضفي على العملية التنموية صبغتها الدينامية[2].

وأكد مؤتمر (ريودي جانيرو) للتنمية الذي عقد في عام 1992، على ان التنمية البشرية المستدامة تسعى الى: [3]

أ. تقدم اجتماعي وسياسي يعترف باحتياجات كل الانسان.

ب. حماية فعالة للبيئة.

ج. الاستخدام الارشد للموارد الطبيعية.

د. المحافظة على مستويات عالية ومستقرة للنمو الاقتصادي والعمالة.

---

[1] رزان العياشي وسفيان بوعطيط، الجامعة والبحث العلمي من اجل التنمية_ اشارة الى الحالة الجزائرية، مجلة المستقبل العربي، العدد (396)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص113 .

[2] جورج العفيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، في: محمد عابد الجابري وآخرون، التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص ص88 – 89 .

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص217 .

هـ. عملية مأسسة حقيقية للقرارات السياسية ونظام سياسي مستقر قائم على المنهج الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة.

واتصف تقرير التنمية لعام 1994 بالتأكيد على الافق الزمني، كذلك على العدالة بين الاجيال، من خلال ضرورة تسارع زيادة مؤشرات النمو والتحول واستخدامها، استخدام تصاعدي عبر الزمن، لذا فأن التنمية هي عملية، وليست حالة، كما وأنها اتجاه مستمر في النمو وليست مجرد وضع طارئ مرهون بسببه، متأثراً بعوامل خارجية او داخلية [1].

واصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اواخر العام 1996 قراراً تضمن (اعلان الحق في التنمية) وعدَّ في مادته الاولى يحق لكل انسان وللجميع الشعو المشاركة الاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها اعمال جميع حقوق الانسان والحريات الاساس اعمالاً تاماً، وهكذا فأن مفهوم التنمية تطور عبر الزمن واخذت التنمية تتفرع الى عدة انواع واشكال ومنها التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية والتنمية الشاملة التي تمتلك الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع لإيجاد قدرات ذاتية تمكنه من العطاء وتؤكد استقلاليته [2].

إن التنمية عملية تهدف الى زيادة الفرص المتاحة امام الناس وتحقيق هذا التوسع بزيادة القدرات والبشرية وتحسين طرائق العمل البشري، وهذه الخيارات تتمثل بثلاثة خيارات على جميع مستويات التنمية البشرية المستدامة، وهي: [3]

أ. ان يعيش الناس حياة طويلة خالية من العلل.

ب. ان يكتسبوا المعرفة والتعليم والتأهيل.

ج. ان يحصلوا على الموارد الضرورية لتحقيق مستوى معيشة لائق.

وان التنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة والتعليم وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد الى ابعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل، او من خلال توفير فرص الابداع او التمتع بأوقات الفراغ، او ضمان حقوق الانسان او المساهمة في النشاطات

---

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، نيويورك، 1994، ص4 .

[2] ينظر في هذا: فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص177 .

[3] فرح بشير العمراني، العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد_ جامعة بغداد، 2006، ص16 .

الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية [1]، وهناك من يربط التنمية بزيادة خيارات البشر المتاحة ليضفي ذلك الديناميكية عليها، لأن خيارات البشر غير محدودة وتتطور باستمرار وعلى هذا الاساس تتمثل الاركان الرئيسة للتنمية البشرية المستدامة على النحو الاتي: [2]

أ. تنمية قدرات الانسان، أي أن يكون الانسان والمجتمع هم موضوع التنمية ويتم من خلال الاستثمار في قدرات الافراد سواء بالتعليم والصحة او مستوى المعيشة.

ب. اشباع حاجات كل فرد في المجتمع من مأكل وملبس ومسكن أي أن دوره الحضاري يتطلب توزيعاً عادلاً للجميع، فالناس هم المستهدفون بالتنمية.

ج. التنمية بواسطة الانسان وهذا يستوجب ان يشترك الفرد مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي التخطيط لاستراتيجيات التنمية وتنفيذها، وذلك من خلال الهياكل المؤسساتية الملائمة لاتخاذ القرارات.

فالتنمية البشرية المستدامة هي "عملية تطول ادارة الاسواق والادارات الحكومية والعلاقات بين الحاكم والمحكومين، والحكومات والمؤسسات التشريعية والاحزاب السياسية والمجتمع بعامته، ويتحقق اسهامها في الواقع، من خلال تأثيراتها في تعزيز القدرات والحريات الفردية للإنسان طفلاً وامرأةً ورجلاً" [3]. وعرف تقرير (مستقبلنا المشترك) التنمية البشرية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضرون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم" [4]. ويندرج تحت هذا التعريف الموجز عدد من القضايا المهمة وهي: [5]

أ. ان التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في اماكن قليلة ولسنوات معدودة بل للبشرية كافة وللمستقبل البعيد.

---

[1] ابتسام علي، سياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص34 .

[2] فرح بشير العمراني، مصدر سبق ذكره، ص21 .

[3] اما ريتاهن، التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2004، ص ص8 – 9 .

[4] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص70 .

[5] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة الاطار العام والتصنيفات دولة الامارات العربية المتحدة انموذجاً، ط1، كركز دراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص15 .

ب. ان مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الادنى الاساسي، من الاحتياجات، لا يمكن ادامتها الا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الادامة على المدى البعيد.

ج. ان الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعياً وثقافياً ومن ثم التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئياً.

أما عناصر التنمية المستدامة فتتمثل في:

أ. **التمكين:** ويعني يجب ان يكون الناس في وضع يؤمن لهم المشاركة الكاملة في القرارات (السياسات) والآليات التي تهتم بأمور حياتهم ومصيرهم، وعليه فأن المشاركة تتيح لهم مستقبلاً الى التوصل لخيارات عدة في توجيه مصيرهم، وليس من الانصاف ان تتخذ قرارات اقتصادية وسياسية او حتى اجتماعية من دون اخذ وجهة نظر المعنيين كافة بهذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها[1].

ب. **الحاكمية:** وهي عملية تدور حول كيفية توفير بيئة قادرة على استيعاب اختلاف وتنوع وجهات النظر التي يسودها الاحترام والثقة المتبادلة بين كافة فئات المجتمع وبين الحاكم والمحكومين ووجود العدالة والمساواة، لتحسين اوضاعهم والحفاظ عليها وتتضافر جهود القطاعين العام والخاص بما فيها مؤسسات المجتمع الاهلي بُغية تحقيق التنمية المستدامة، وهو جوهر موضوع يطلق عليه بـ "الحاكمية الرشيدة" او "الحكم الرشيد"، والذي يعد من القضايا المهمة التي احتلت جزء كبير من اهتمام الاقتصاديين والسياسيين وعلماء الادارة في مختلف دول العالم [2].

ج. **الانصاف:** يتطلب الانصاف العمل على إعادة هيكلية جذرية في علاقة القوة في المجتمع الذي يشتمل ما يأتي:[3]

1) العمل على تعديل (إعادة) توزيع ملكية الاصول الانتاجية ولاسيما تحقيق اصلاح زراعي.

2) اعتماد الضرائب التصاعدية بُغية اعادة توزيع المداخيل من الاغنياء الى الفقراء.

---

[1] علي عبد محمد سعيد ، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية، في: نادية حجاب واخرون، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص ص168 – 169 .

[2] اكرم جميل سلمان، التنمية البشرية المستدامة وحقوق الانسان في البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص27 .

[3] ينظر: امال شلاش، توجهات التنمية في العراق، الانترنيت: http://www.almadapaer.com

3) اصلاح نظام التسليف بما يخدم الفقراء من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الافادة من هذا النظام.

4) تحقيق تكافؤ الفرص السياسية من خلال اصلاح نظام الانتخاب.

5) الغاء المعوقات السياسية والاجتماعية والقانونية كافة التي تقلص من فرص وصول الاقليات الى بعض المواقع المقررة في الشأن السياسي والاقتصادي.

د. **المساءلة:** وهي التزام من في يدهم السلطة بتحمل تبعيات افعالهم، فهي تصف الحقوق والمسؤوليات الموجودة بين الأفراد والمؤسسات (تشمل الحكومات والمجتمع المدني والاطراف الفاعلة في السوق)، التي لها اثر على حياتهم، فللمساءلة غرضاً سياسياً هو التحقق من اساءة استخدام صلاحيات السلطة التنفيذية السياسية وغرضاً تشغيلياً هو ضمان فعالية اداء الحكومة لكي تكون المساءلة فعالة لابد وان تشمل على مكونين هما المساءلة وهي الالتزام بتقديم تفسير والحق في الحصول على رد، والانقاذ هو ضمان اتخاذ اجراءات او الانصاف في حالة فشل المساءلة، فمن حق أفراد المجتمع مساءلة وكذلك مراقبة حكومته فيما يخص استعمال السلطة والموارد التي يمتلكها الشعب، التي تستدعي توافر الشفافية والوصول الى المعلومات الكاملة عن عمل الحكومة، فضلاً عن التمكن من الاختيار بين اكثر من هيئة او كيان سياسي واقتصادي بناء على اسس حسن الاداء والتصرف [1].

هـ. **الاستدامة:** وهي عدم الحاق الضرر بالأجيال اللاحقة سواء بسبب الاسراف في استغلال الموارد الطبيعية او بسبب الديون التي تحمل عبئها الاجيال القدمة او عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية، اذ لا يقتصر هذا المفهوم على البعد البيئي فقط بل هو يعني ان تكون التنمية عملية شاملة لكافة السياسات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية تجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية [2].

أما مؤشرات التنمية المستدامة، فتتمثل: [3]

---

[1] ينظر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، الحكم الديمقراطي: تعزيز المساءلة الاجتماعية من المبدأ الى التطبيق، نيويورك، 2010، ص10 . وكذلك ينظر: برنامج الامم المتحدة (الانمائي)، تقرير التنمية العربية لعام 2002، نيويورك، 2003، ص102 .

[2] عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية المستدامة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص27 .

[3] رحمن حسن علي ، إستراتيجيات التنمية البشرية والرؤيا المستقبلية لها في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك لعام 2014، بغداد، 2014، ص250 .

أ. **مؤشر الصحة:** يمكن قياسه من خلال توقع الحياة عن الولادة، او من خلال معدل الوفيات الرضع او وفيات الاطفال، وتعد هذه المؤشرات مهمة لقياس مستوى الصحة في الدول النامية، التي تعكس المؤشرات المتوافرة عنها ووجود تفاوت واضح بينها وبين الدول المتقدمة.

ب. **مؤشر التعليم:** الذي يقاس بمعدل القدرة على القراءة والكتابة للبالغين قد تستخدم بعض المؤشرات الاخرى عدد العلماء والفنيين لكل (1000) نسمة من السكان، او نسبة خريجي التعليم العالي، كنسبة من الفئة العمرية المقابلة لها، او نسبة المقيدين في المرحلة الابتدائية والثانوية والتعليم العالي بوصفه نسبة من الفئات العمرية المقابلة، او نسبة من عدد السكان او نسبة التلاميذ الى المدرسين.

ج. **مؤشر الدخل:** ان من العناصر الاساسية في التنمية هو معرفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي يعبر عن مؤشر الدخل.

2_ ماهية بناء السلام:

لا شك ان مفهوم بناء السلام له دلالات عديدة في القراءات السيسيولوجيا والسياسية لما لها من أهمية في تحقيق الاستقرار الداخلي على المستويات كافة، وكذلك الاستقرار الاقليمي وضمان السلم والامن العالميين، لذا فأن الاهتمام ببناء السلام والسعي لتحقيقه بوصفه هدفا تسعى الى تحقيقه المجتمعات الإنسانية كافة [1]. وبمعناه الواسع هو الصلة بين المجتمعات والتي تتجسد في صورة تعاون ما بين الجوانب الدبلوماسية والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية[2]، وهناك إرتباطاً تأريخياً وعلمياً بين مفهوم السلام وظاهرة الصراع، فيُشير يوهان غالتونغ إلى ان "مفهوم السلام يتناول شقين احدهما المفهوم التقليدي ويقصد به غياب العنف المباشر، ويطلق عليه "السلام السلبي"، والشق الآخر الاكثر تقدماً، والذي يمثل غياب العنف البنيوي او في حالات اخرى العمل على تحقيق التنمية والعدالة بشكل عام والعدالة الاجتماعية بشكل خاص، وهذا ما يُطلق عليه "السلام الايجابي""[3] .

([1]) ينظر: سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ، بيروت، لبنان، 2017، *ص9.*

([2]) اوري سفير، السلام اولاً تحديث مسارات السلام، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، عمان، 2007، ص97.

([3]) سامي ابراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات – اطار نظري،ط1،مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، 2014، ص85.

والمقصود من عملية بناء السلام هو السعي لتشييد البنية الأساسية التي تساعد أطراف (طرفي) النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة جديدة تسم بالسلام الإيجابي بُغية إزالة أسباب النزاع، سواء أكانت (مادية أو معنوية أو معرفية)، ومن ثم استبدالها بآليات تمّكن الأطراف كافة من التعامل مع بعضهم البعض بشكل سلمي وإصلاح العلاقة مستقبلاً بين الاطراف المتنازعة[1].

وعليه فعملية بناء السلام هي عملية طويلة ومتعددة الأبعاد تتضمن التأثير المتبادل بين التحولات الأمنية والإنخراط بالعمل السياسي وإرساء الديمقراطية وإعادة بناء الهيكلية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتحقيق التنمية المستدام[2]، والجدير بالذكر، ان الملامح الأولى لهذا المفهوم (بناء السلام) قد بدأت مع مبادئ ويلسون (الأربع عشر) في عام 1992[3].

ختاما يمكن التوصل إلى أن بناء السلام هو "مجموعة الإجراءات والتدابير، التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف ضمان عدم عودة أو الانزلاق إلى النزاع مجدداً، وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع وخلق بيئة جديدة، من شأنها تقليل التناقض الذي دفع إلى حدوث النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه، وتعزيز القدرات الوطنية على مستوى الدولة من أجل إدارة نتائج النزاع ووضع أسس التنمية المستدامة" [4].

ثانياً_ دوافع واسباب تباطئ عملية بناء السلام في العراق بعد عام 2003

عاش العراق بعد عام 2003 مرحلة مليئة بالأزمات نتيجة لعوامل داخلية واخرى خارجية برزت مظاهرها في تصعيد الازمة الأمنية، ناهيك عن أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية بما فيها الانكشاف الحاد أزاء التدخلات الخارجية، كما واجه النظام السياسي الجديد الرفض القائم على أسس سياسية – مجتمعية، واختلفت مظاهر هذا الرفض ففي بعض الحالات كانت متمثلة بالعنف المسلح، وأنتج الواقع السياسي السلبي قصوراً في الاداء الحكومي وحتى التنفيذي، خاصةً في مجالات الخدمات، اضافة الى

([1]) عمرو خيري عبد الله و(أخرون)، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات (المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام) ، ط1، جمعية الامل العراقية، 2018، ص48.

([2]) فيرونيك دودوي، من الحرب إلى السياسة حركات المقاومة والتحرير في طور الإنتقال، مركز أبحاث برغهوف للإدارة البناءة للصراعات، القاهرة، 2009، ص16.

([3])فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، مطبعة الخاني، دهوك، 2017.ص17.

([4]) جمال منصر، بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات (المضامين والنطاقات)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (13)، 2015، ص382

سلبية الإداء الإداري، وازدياد نطاق الفقر والبطالة ... الخ. وقد بدا أثر تلك الدوافع والاسباب تنعكس سلبياً على النظام السياسي_ الدولة العراقية، بل وقوضت اي مسعى لبناء السلم.

1_ الاسباب السياسية والامنية:

تتطلب سياسات بناء السلام في العراق بالدرجة الأساس الالتزام بدولة مدنية ديمقراطية حديثة ترتكز على حكُم القانون والدستور، دولة المواطنة، وتعمل على احترام حقوق الإنسان الأساسية، فنشر السلام وتعزيزه في العراق يحتاج إلى بيئة مناسبة تتصف بفضاء واسع من الحرية، وحق الاختلاف، والانتقال من مجتمع تحكمه الشخصنة إلى حالة من المؤسساتية التي تحكم على اساس سيادة القانون وبعيدا عن المحاصصة الطائفية، واعادة النظر في الكثير من القوانيين والانظمة السائدة، وتخليصها من النزعات العنصرية والعمل على بناء نظام ديمقراطي قائم على وجود معارضة سياسية حقيقية تعمل كحكومة ظل داخل البرلمان وتراقب عمل الحكومة، لان المعارضة السياسية هي عماد الديمقراطية[1]،

هنالك عدة اسباب تتعلق بالجانب السياسي والامني تشكل تحدياً لبناء السلام، اهمها: [2]

أ. تبعات الماضي وتنامي ظاهرة تغليب الهوية الفرعية على الهوية الوطنية في العراق الذي شهد احداث عنف شديدة على مدار عقود طويلة، انعكس سلباً على النسيج الاجتماعي العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية عام1921 وحتى تغيير النظام السياسي العراقي عام 2003، فأصبح النظر إلى الماضي جزء لا يتجزأ مِن حاضرنا ومستقبلنا ويؤثر بصورة رئيسة على بناء السلام في العراق[3], فالرغبة العارمة في الهيمنة والانفراد بالسلطة، ونشر ثقافة الخضوع بدلا عن ثقافة المساهمة أسهم في تعميق مشكلة التنوع والتمييز بين فئات الشعب، وفرضت ثقافة الخضوع للسلطة الحاكمة اثاراً سلبية انعكست على سلوكيات المواطنين العراقيين السياسية بعد عام 2003، فبعد ان اصبح المواطن حرا من تلك القيود اضطر المواطن العراقي إلى البحث عن

([1]) عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي، ط1، الثقافة والدولة ، دار النهار للنشر، بيروت، 2005، ص86.

[2]امين محمد حطيط، الاتفاقية الامنية العراقية الاميركية واثارها على السيادة والامن العراقي والاقليمي، مؤتمر العراق والاتفاقية الامنية الاميركية العراقية المنعقد في بيروت بتأريخ 23 – 24/ 5/ 2009 ، سلسلة مركز العراق للدراسات (36)، ط1، مطبعة البينة، بغداد، 2009، ص30 – 39 .

([3]) فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق، ط1، مركز دراسات السلام، مطبعة خاني، دهوك، العراق، 2014، ص،ص21–22.

مصادر جديدة يأخذ منها ثقافة الخضوع، فلم يجد غير السلطات التقليدية من عشائرية ودينية ومذهبية كبديل عن السلطة السياسية[1].

ب. بروز ظاهرة العنف بصورة عامة، والعنف السياسي بصورة خاصة، كون ان عملية تغيير النظام السياسي جاءت بصورة جذرية، فاستبدلت مؤسسات الدولة الاساسية بالكامل لتكون متوافقة مع النظام السياسي الجديد الديمقراطي، وتم الاستغناء عن المؤسسات الامنية السابقة، وجاءت هذه العملية متزامنة مع ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متمثلة بضعف ولاء المواطن العراقي للدولة، والسعي الحثيث من قبل السياسيين للوصول إلى السلطة والصراع والتنافس فيما بينهم[2].

ج. مشكلات تتعلق بالهجرة الداخلية والخارجية، وبرزت ازمة التغيير الديمغرافي، وانتشار الجريمة ، وارتفاع نسبة الهجرة من الشباب والكفاءات العلمية.

د. مشكلة البطالة الحقيقية والمقنعة، ومنتسبي الدوائر والوزارات المنحلة، وتعطيل المصانع، واهمال الزراعة، ادى الى تزايد حجم المشكلة.

هـ. واخطر المعوقات الامنية التي تجعل من العراق بيئة رافضة للسلام الدائم، هو انتشار ظاهرة الارهاب، فاحتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل في 2014/6/9 خلف مشاكل اجتماعية كثيرة، ومارس هذا التنظيم الارهابي شتى انوع العنف المفرط تجاه ابناء العراق وارتكب العديد من الجرائم الدولية وتعددت اساليبه بين القتل والتعذيب بحق المدنيين وانتهاك للحقوق والملكيات الخاصة وتدمير الاثار والتراث في المناطق التي احتلها، ناهيك عن جرائم اعدام اسرى والتعذيب في سجونه [3]. وان زيادة العمليات الارهابية وعدم الاستقرار الامني وما يسفر عنها ينعكس على مؤشرات التنمية المستدامة، بعضها انعكاس مباشر كتأثير العمليات الارهابية على متوسط العمر المتوقع للإنسان، وهي علاقة عكسية، فكلما زادت العمليات الارهابية وعدم الاستقرار الامني كلما انخفض متوسط العمر المتوقع للإنسان، وهذا ما يتضح جلياً بالنسبة للعراق.

([1]) د.عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديموقراطي في العراق المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2006، ص151.

([2]) فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، ط1، مطبعة السيماء، بغداد ، العراق، 2017، ص،ص175-176.

([3]) مهند العزاوي ، العراق بين مطرقة الارهاب السياسي وسندان الارهاب الدولي ، مقال منشور على شبكة الرافدين الاخبارية، تاريخ الولوج: 2019/3/6، على الرابط :http://www.alrafdean.com

2_ الاسباب الاجتماعية والقومية والدينية (نشاط البنى التقليدية):

يتألف العراق من جماعات متنوعة اثنياً وعرقياً وهم كمل من العرب وديانتهم الاسلامية ويتوزعون مذهبياً الى (شيعة وسنة)، الذين يتكلمون اللغة العربية ويتوزعون جغرافياً على اغلب مناطق العراق، ويليهم الكرد بوصفهم القومية الثانية من حيث العدد، ويسكنون في شمال شرق العراق، الذين يعتنقون الديانة الاسلامية، ويتوزعون مذهبياً ايضاً الى شيعة وسنة، فضلاً عن الكرد اليزيديين، اما والقومية الثالثة فهي التركمانية، وهم مسلمون سنة وشيعة، يستوطن اغلبهم في قضاء تلعفر شمال محافظة نينوى وكركوك وصلاح الدين [1].

اما من الناحية الدينية فيشكل المسلمين نسبة تقدر بحوالي (95%) ، أما المسيحيون فتبلغ نسبتهم (3%) يكن اغلبهم في بغداد والموصل والمحافظات الشمالية وفئة قليلة من المحافظات الجنوبية كالبصرة وبابل، كما تتواجد في العراق اديان وطوائف اخرى كالصابئة والايزيدية[2].

وغالبا ما يشكل هذا التنوع بغياب وجود هوية وطنية سياسية الى ان تكون البيئة الإجتماعية جاذبة للنزاع عند وجود خلل في المجتمع، نتيجة وجود أزمة هوياتية تبدا عندما تشعر جماعة معينة، منغلقة على ذاتها، ان لديها هوية مميزة ينبغي ان تسود على باقي الهويات، مما يقود الى العنف الهوياتي الذي لا ينشأ من فراغ، وانما هناك البيئة الإجتماعية التي يعيش فيها الفرد أو الجماعة التي توفر مناخاً مساعدا لتوليد العنف وتقديم اسباب البقاء والانتشار له[3].

ونجد إن للنظم القبلية والعشائرية دوراً مميزاً في تاريخ العراق الحديث، فهي ابرز المكونات الاجتماعية التي تفرض وجودها بمؤثرات قادرة على التحكم بصيغة العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع العراقي، وان أغلب التأثيرات العشائرية في العراق تأتي في إطار تأثير شخصية رؤساء العشائر عبر احزاب دينية او علمانية، اذ ان تأثير القبيلة على الفرد بدا اكثر وضوحاً ولا يمكن تغاضي النظر عنه، إذ يكون للمرجعيات العشائرية دوراً في تنشئة الأفراد ربما يكون متناسب مع مرحلة التحول نحو

---

(1) هالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية – السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية_ جامعة النهرين، 2012، ص107 .

(2) سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص251 .

(3) إحسان محمد العارضي، الارهاب التكفيري في العراق: الاسباب الابعاد، النتائج، مركز الشهيدين الصدرين للدراسات والبحوث العامة، الراية للطباعة والنشر ، بغداد، د.ت، ص14.

الديمقراطية ، فصوت الدين والعشيرة اضحى اقوى من اي صوت أخر، لما يمتلكون من تأثيرات حيوية وحاسمة[1].

وعليه، يمكن تحديد دور البنى التقليدية على النظام السياسي وعلى نشر ثقافة بناء السلام، بالأمور الأتية: [2]

أ. تحول ولاءات الأفراد من الدولة نحو القبيلة والعشيرة، نتيجة ضعف سلطة الدولة، وفي حالات أخرى غيابها بالكامل فصار يلجأ الى الاهتمام بالعشيرة ضد اية قوة خارجية، وبالتالي ادى الى ضعف مفهوم المواطنة.

ب. ومن اهم التحديات التي تؤجج الصراعات والنزاعات هي انتشار ظاهرة خطاب الكراهية أو رفض الاخر وبشكل مباشر أو غير مباشر وهو الامر السائد في المجتمعات التي تنشط بها البنى التقليدية[3].

ج. بروز مشكلة التمييز على أساس النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات سواء الجامعية أو المختصة بمسائل التنمية والسكان وتنظيم الأسرة، وتعزز الثقافة التقليدية، ان هذه الفروق بين المرأة والرجل، لا تختلف عن التمييز العرقيّ أو القوميّ أو الدينيّ أو الطائفي[4].

3_ الاسباب الاقتصادية:

قامت سلطة الائتلاف والحكومات المتعاقبة بعد احتلال العراق عام 2003 بعملية التحول الى أليات اقتصاد السوق عبر تبني سياسات واقتراحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (للإنشاء والتعمير) اللذين يسهمان بتمويل مشروعات التنمية واعادة الاعمار بعد الحرب، فالعراق يعاني من المشكلات الاقتصادية التي بدأت خلال مدة حكم النظام السابق قبل عام 2003، بسبب سوء التصرف بالموارد

---

(1) ينظر: امال وهاب العنبكي، المشهد العراقي بعد الاحتلال: الواقع والمؤمل، الرأي الأخر، العدد (1)، وحدة البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص64 .

(2) احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير، مجلة قضايا سياسية، العدد (12)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص64.

(3) خضر دوملي، التماسك الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع والمجتمعات التعددية، ط1، دار نون للطباعة والنشر، دهوك، العراق، 2018، ص73.

(4) انجيل الشاعر، دور المرأة في بناء السلام، مجلة صور، 2018، تاريخ الولوج 2018/11/1، http://suwar-magazine.org/detailsar

الاقتصادية المتمثل بتخصيص الموارد على وفق المنطق الاقتصادي، ف تشوهت العلاقة بين العرض والطلب واختلت الموازنات المالية واختلال الموازنات المالية والنقدية، وارتفعت مؤشرات البطالة والفقر الى معدلات لم يسبق ان شهدها العراق، صاحبه انهيار قيمة العملة المحلية بسبب الشروع بإصدارات نقدية دون غطاء في التسعينات من القرن المنصرم، كما ارتفعت فقرة الرواتب كنسبة من الناتج المحلي من 35% الى 60% للأعوام بعد 2003، تبعا لذلك فان بنية الاقتصاد العراقي متمحور حول انتاج وتصدير النفط الخام، ونتيجة لذلك انقسم الاقتصاد الى اقتصاد يضم النفط ومشروعاته، واقتصاد يضم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، و يولد الاول "اي النفط ومشروعاته" معظم الناتج المحلي الإجمالي، اما قيمة الصادرات والايرادات العامة، فأنه لا يستوعب (1%) من حجم القوى العاملة/ وتنعكس هذه الظاهرة على الاقتصاد بسبب عدم التنوع في الانتاج وعدم القدرة على تلبية اشباع الطلب المحلي المتزايد لمختلف انواع السلع والخدمات التي تتميز بالتنوع الشديد بما يفوق قدرة القطاع الاقتصادي المتخلف [1].

وتمثلت أهم الاسباب والعوامل الاقتصادية بـ : [2]

أ. ان العراق يعاني بشكل عام من التخلف في العملية الاقتصادية بكل اجزائها، بدأ من الإنتاج مروراً بالتوزيع والتبادل وانتهاءً بالإستهلاك.

ب. العجز عن توفير فرص عمل للأفراد بسبب غياب برمجة الاقتصاد العقلاني من جانب الدولة.

ج. الموارد المالية لا توزع بآلية عادلة بين افراد المجتمع، كما تستخدم هذه الموارد لأغراض الاستيراد الاستهلاكي فقط بدلاً من استخدامها او استثمارها لأغراض التنمية المستدامة.

د. التخلف الاقتصادي والنقص الشديد في فرص العمل والبطالة الواسعة بين الشباب.

هـ. التعامل البيروقراطي من جانب اجهزة الدولة ازاء الافراد في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

و. استشراء الفساد الإداري والمالي في جميع الصعد كافة وخاصة الاقتصادية/ وتشابك حلقاته بدرجة لم يرى لها مثيل، واصبح من القضايا التي تعيق مسيرة التنمية الحقيقية.

---

[1] مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2008، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، 2008، ص271.

[2] عبد الرحمن عباس القريشي، ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة لحركة الهجرة الافريقية الى دول الاتحاد الاوربي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (16)، 2008، ص11 .

ثالثاً_ واقع التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003

1_ مؤشر التعليم:

يمثل التعليم أحد عناصر التنمية المستدامة الرئيسة وبناء مجتمع المعرفة، وفي الوقت ذات، هو الوسيلة الأهم بُغية مكافحة الفقر والحد من الازمات الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن كونه احد الركائز المهمة في بناء السلام[1]. وفي هذا الصدد، قد واجهت الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 تحديات عدة، لم تتمكن من معالجتها لا سيما تلك التي تتعلق بقطاع التعليم، بسبب غياب الظروف الامنية المناسبة والإرادة السياسية الايجابية نحوها، التي انعكست بشكل عام على الرؤية الوطنية لمستقبل التعليم ورسم السياسة التعليمية الهادفة التي تتفق عليها القوى السياسية جميعها [2].

إذ تواجه المؤسسات التعليمية والتربوية العراقية تحدياً اساسياً فيما يتعلق بالجانب الكمي (أعداد الطلبة) الذي يفوق الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية العراقية، ناهيك عن الجانب النوعي المتمثل بزيادة نسبة التخصصات الانسانية مقارنة بنسبة التخصصات العلمية، مما شكل تحدياً يحتاج الى معالجة فورية، اذ تشير العديد من المؤشرات على ان سوق العمل في العراق يحتاج الى مهن هندسية اكثر من احتياجه الى التخصصات الانسانيات، الأمر الذي يتطلب اجراء دراسات علمية ورصينة للموائمة بين سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية في العراق [3].

2_ مؤشر الصحة:

أكد دستور جمهورية العراق لعام 2005 (حق كل عراقي ان تشمله الرعاية الصحية)، التي تتضمن وسائل الوقاية والعلاج وبناء المستشفيات والمستوصفات الصحية، فالوضع الصحي تدهور بشكل كبير وما يؤكد ذلك هو مسح احوال المعيشة 2004 (دراسة احصائية)، إذ جاء ترتيب العراق بمراتب متدنية بالمقارنة مع باقي دول الشرق الاوسط، وذلك استناداً الى الأهداف الانمائية للألفية الصادرة عن منظمة الامم المتحدة، ولا شك بأن السبب يعود الى كثرة الحروب والازمات الأمنية والحصار الاقتصادي هذه الظروف التي عاشها العراق أدت الى تراجع القدرات البشرية والفنية التي تدعم القطاع الصحي، ناهيك عن التلوث البيئي ودمار البنية التحتية، وكذلك تراجع الامكانات الاقتصادية للمواطن، الامر الذي أدة

---

[1] د. رحمن حسن علي المكصوصي، مصدر سبق ذكه، ص250 .

[2] التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2012 – 2013، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013، ص375 .

[3] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق، المركز والاقليم للسنوات 2011 – 2012، رئاسة مجلس الوزراء لجنة الاشراف على اعداد وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم، 2012، ص ص11 – 13.

الى تزايد معدلات الوفيات من جهة، وتدهور الخدمات الصحية وتعاظم العبء المادي على المواطنين العراقي من جهة اخرى، فالعجز الذي اصاب المؤسسات الصحية جعلها غير قادرة عن الإيفاء بالحد الأدنى لمتطلبات العلاج والرعاية الصحية، اذ اضحت الخدمة الصحية المجانية لا تتجاوز حدود الطوارئ او الحالات الاعتيادية، وتلك تمثل احدى العوامل التي تقوض عملية التنمية المستدامة وبناء السلام اذ يشكل الانسان جوهرهما وهدفهما ووسيلتهما بالمحصلة النهائية [1].

وقد اثرت الاوضاع السياسية على اداء "وزارة الصحة" والمؤسسات الصحية في العراق، التي اعتمدت على معايير لا تستند الى المهنية لا سيما في تعيين الدرجات الوظيفية العليا، مما اسهم في تراجع الخدمات الصحية المقدمة للمواطن العراقي ، فضلاً عن ان النظام الصحي انتهج المركزية الشديدة وتقليص الصلاحيات الممنوحة لدوائر الصحة في المحافظات، اذ تم التركيز على الطب العلاجي والمستشفيات، في حين تم اهمال التركيز على التنمية الصحية المستدامة، ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى تفاقم العجز في الواقع الصحي هو النقص الحاد في الموارد البشرية وعدم توزيعها بشكل عادل، لا سيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، الامر الذي قلص من فرص سكنة المناطق الريفية في الحصول على خدمات صحية تتناسب مع اعدادهم، كما ان غياب انظمة الترصد والمراقبة لكفاءة الكوادر الصحية خلال تقديم الخدمات قد ادى أدواراً سلبية في جودة الخدمات المقدمة، وفي المقابل، ظلت الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص غير متاحة لشرائح المجتمع الفقيرة، التي لا تستطيع الايفاء باحتياجاتها الصحية، في ظل عدم وجود انظمة تأمين صحي لحماية المواطنين من الانفاق الخاص على الخدمات الصحية [2].

واتساقاً مع سبق، فأن استمرار تدهور الوضع الامني بات يمثل اخطر الازمات التي تواجهها القطاعات كافة وبضمنها القطاع الصحي، الذي شهد نقصاً كبيراً في الكوادر الطبية المتخصصة لا سيما وهجرة هذه الكوادر الى الخارج لأسباب تتعلق اغلبها بالوضع الامني غير المستتب، مما شكل عاملاً لطرد ذوي الاختصاصات الطبية، التي يسهل عليها الحصول على فرص العمل في الخارج، وقد

---

[1] ينظر: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي 2012 – 2013، مصدر سبق ذكره، ص326 . وكذلك: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014، بغداد/ العراق، 2014، ص ص123 – 136.

[2] علي عبد الهادي المعموري، سياسة الامن الوطني في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص266 .

شملت تلك الهجرات حتى الاطباء حديثي التخرج، وتعد تلك خسارة كبيرة في الملاكات الطبية التي انفقت الدولة مبالغ ضخمة بُغية تأهيلهم المهني[1].

3_مؤشر الدخل:

ان من الصعوبة قياس حجم الخراب والدمار المتراكم بفعل الاحتلال الأمريكي عام 2003 الذي شمل الجوانب أغلب البشرية والاجتماعية ، ومما زاد الأمر صعوبة، ان الدولة العراقية قد انهارت بالكامل وبرزت ظاهر منها آفة الارهاب وتفشي الفساد، وظهور ممارسات بعيدة عن البيئة العراقية مثل اعمال السلب والتهجير الطائفي والعرقي والعنف، وتلك العوامل قد انعكست على حالة عدم الاستقرار في الجانب الامني، مما أثر على الناتج المحلي الاجمالي من جهة، وزيادة معدلات الفقر في العراق من جهة اخرى [2].

في حين، لا يزال العراق يعاني من الاقتصاد الريعي وحيد الجانب، في ظل غياب سياسة التنويع الاقتصادي، التي تعد احد الوسائل المحورية في تحقيق التنمية المستدامة ، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي على النفط "وهو سلعة ناضبة" في تأمين موارد الدولة، مما قد يعرضه للتقلبات الشديدة تبعاً للتغيرات في اسعارها وكميات انتاجها، لأنها ترتبط بطلب السوق العالمية، وهذا يجعل العراق غير قادر على التحكم في عوامل التنمية المستدامة الداخلية، على عكس النشاطات المستدامة الاخرى كالزراعة والصناعة التحويلية، التي هي في انخفاض مستمر بمقدار مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي [3].

وعليه، فان الدول التي تشهد تغييرات سياسية واقتصادية يؤثر فيها الفساد بأنواعه طالما ان غايتها هو تحقيق السلام المستدام والايجابي، هذه المرحلة تساهم على اضعاف وسائل مكافحة الفساد، اذ ان تحكم النخبة السياسية بالموارد الاقتصادية يتيح الفرصة للحصول على تجاوزات غير مشروعة، تستغل لصالح المنفعة الشخصية، [4].

---

[1] التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2012 – 2013، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013، ص365 .

[2] احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، ط3، العارف للمطبوعات، بيروت، 2010، ص ص103 – 104.

[3] عدنان فرحان عبد الحسين ، التنمية المستدامة والحريات، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2015، ص 191 – 192 .
كامل علاوي كاظم وحسن لطيف الزبيدي، الصناعة النفطية في العراق التحديات والافاق، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2015، ص ص149 – 151 .

[4] عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصاديات النامية بين المهام والتحولات مع الاشارة لحالة العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص172 . وكذلك ينظر: حنان عبد المنعم هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق (ارث الماضي وضروريات المستقبل)، مجلة كوفة للدراسات، مركز دراسات الكوفة، العدد (2)، 2011، ص262 .

علاوة على ذلك، ان تعطيل اصدار قوانين مهمة بسبب عدم اختلاف الارادات الفئوية وادت الى شل عمل الحكومة المشكلة من الكتل السياسية حسب مبدأ التوافقية، ولكن تتنصل هذه الكتل والقوى السياسية من تحمل المسؤولية التضامنية في ادارة الحكم في العراق بعد العام 2003، الذي أدى الى التشظي في رسم سياسة العامة التنموية في العراق [1].

لذلك فقد صُنف العراق من البلدان ذات الدخل المتوسط وفقاً لمعيار البنك الدولي، ووفقاً لنصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، وعلى النحو الاتي: [2]

- الدخل المنخفض، وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي اقل من (875) دولار.
- الدخل المتوسط، وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي (من 876 الى 10725) دولار.
- الدخل المرتفع، وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي اكثر من (10726) دولار.

وعلى الرغم من الارتفاع الحاصل لنصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي، إلا أنه لا ينفي حالات التباين في مستويات المعيشة بين المواطنين والفارق في مستويات المعيشة بين سكان المدن وسكان الريف او فوارق الدخل بين الجنسين، إذ يتلقى أفقر 20% من الاسر اقل من 7% من اجمالي دخل الاسر العراقية، في حين يتلقى اغنى 20% ما نسبته 44% من اجمالي دخل الاسر العراقية، اي (6) اضعاف ما تتلقاه الاسر الفقيرة [3].

رابعاً_ تداعيات غياب التنمية المستدامة واثرها على بناء السلام في العراق بعد احداث عام 2003

شكلت الظروف السياسية المتمثلة بالعمليات العسكرية واحتلال العراق عام 2003 وما اعقبها من ازمات عديدة، عقبة في استمرارية عمليات التنمية المستدامة، مما اسهم في تراجع مؤشرات التنمية في العراق في مجالات الحياة العامة المتعددة (الصحية والاجتماعية والتربوية والعلمية والاقتصادية)، كما

---

[1] كامل العضاض، تحديات وعوائق التنمية/ النمو في العراق كحالة شاخصة، مقال منشور بتاريخ 7/ 11/ 2013، الانترنيت: http://iraqieconomists.net/ar/2013/11/07

[2] نقلاً عن: حيدر حسين عذافة، مسار التنمية البشرية في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (9)، المجلد (4)، جامعة المثنى، 2014، ص104.

[3] صباح رحيم مهدي ، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010، ص77 .

تعمقت مظاهر اخرى كالتردي والترهل الى الحد الذي افقد المجتمع العراقي بعضاً من سمات المجتمع المتماسك الذي كان عليه قبل احداث 2003، فالتنمية المستدامة تحتاج الى السعي لمعالجة المستجدات الانية، بما فيها تعبئة الموارد البشرية والمادية على حد سواء بغية إجراء التحولات الضرورية في المجتمع، التي تهمل على تكوين البنى الاجتماعية والسياسية المختصة وغير المختصة لتسانده من جهة وتؤدي وظائفه من جهة اخرى، وذلك يتطلب ان تعالج الازمات التي يمر بها النظام السياسي العراقي للوصول الى بيئة جاذبة للسلام وطاردة لتجدد النزاعات والصراعات المجتمعية، خصوصاً النظام السياسي العراقي بعد عام 2003.

لا يمكننا أن نحقق السلام المستدام والتنمية المستدامة دون معالجة النزاعات وانعدام الأمن، إذ أن هناك فجوة كبيرة تزداد اتساعا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين الدول المتضررة من مستويات مرتفعة من العنف والبلدان النامية الأخرى، بيد أن العنف وانعدام الأمن مسألتان كونيتان تؤثران على رفاه الناس في جميع البلدان، وليس فقط في البلدان المتضررة من النزاعات، فعند تحقيق اهداف التنمية المستدامة (17)[1] في العراق فيمكننا بناء سلام إيجابي وحقيقي، حيث يعد توطين أهداف التنمية المستدامة عملية حيوية لتسريع تنفيذ هذه الأهداف، مع ضمان "عدم التخلي عن أحد". فمن خلال تعريف الناس أكثر بأهداف التنمية المستدامة، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والبيئية على أرض الواقع، والالتزام بسماع آرائهم عند اتخاذ القرارات، نضمن إحداث التغيير واستدامته، ونعني بتوطين أهداف التنمية المستدامة وجود دور أساسي على الجهات الفاعلة والمؤسسات (الحكومية وغير الحكومية على المستوى المحلي) في العراق وأن تلعبه في صياغة هذه الأهداف وتنفيذها ومتابعتها. وهذه المنهجية من القاعدة إلى القمة ستعزز شعور الحكومات المحلية بالمسؤولية حيال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التنسيق بين والاستفادة من الشبكات الموجودة والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية[(2)].

---

* اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والحدّ من عدم المساواة، وبناء مجتمعات أكثر سلماً وازدهاراً بحلول عام 2030. إن أهداف التنمية المستدامة، التي تعرف أيضاً على أنها «الأهداف العالمية»، هي دعوة للعمل على إنشاء عالم لا نُهملُ فيه أحداً، وهذه الأهداف هي : القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والعافية، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، الماء النظيف والصرف الصحي، الطاقة النظيفة وميسورة التكلفة، العمل اللائق والنموّ الاقتصادي، (الصناعة، الابتكار، والبنى التحتية)، الحدّ من أوجه عدم المساواة، مدن وأحياء مستدامة، الاستهلاك والانتاج المسؤولان، العمل لأجل المناخ، الحياة تحت سطح البحر، الحياة على البرّ، السلام والعدل والمؤسسات المتينة، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية لأجل التنمية المستدامة. " Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development". United Nations – Sustainable Development knowledge platform. 12 ايلول 2015. تاريخ الزيارة 5 كانون الاول 2021.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم، الأمم المتحدة، الرابط :

https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/sustainable-development-goals.html

ويعاني النظام السياسي العراقي اخفاق مسيرة اندماج مكوناته الاجتماعية والمتنوعة اندماجاً مسالماً، وإن الاحداث والتطورات المستمرة من عام 2003 دفعت العراق الى ازمة وطنية حادة تمتاز بسمتين هما:[1]

- تأرجح وتأزم العملية السياسية بعد عام 2003 التي بنيت على اساس المحاصصة والطائفية والقومية.
- استمرار انعدام الامن والاستقرار وسيادة مناخ العنف والتهديد المستمر بالعودة الى اطوار الصراع الاهلي. إن من اهم أزمات النظام السياسي العراقي التي تؤدي الى غياب التنمية السياسية مما يلقي بظلالها على عملية بناء السلام في العراق بعد عام 2003 ، التي تتمثل في: [2]

1. استبدال النظام سياسي بنظام اخر، خصوصاً مع انهيار الدولة العراقية واستبدالها بدولة غير مستقرة، اذ تعاني القوى السياسية العراقية في الوقت الحالي من غياب واضح لمفهوم الدولة، وتحتضن بدلاً عنها السلطة.
2. التخلف والضعف الذي أصاب البنى والمؤسسات السياسية العراقية، وهو ما استندت عليها القوى السياسية العراقية لفرض سطوتها على النظام السياسي، ومن ثم تضييق مبدأ المشاركة والشعبية الفعالة.
3. ان كثرة المضامين الفكرية في الواقع العراقي كمفهوم النظام السياسي والبرلماني وموضوع جدلية الفيدرالية والبرلمانية والدولة الاتحادية وغيرها.

ويعاني النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، من عجز في تحقيق التنمية السياسية المطلوبة وغياب لتحديد اسباب الازمات وطرائق حلها، مما جعلها ازمات مستديمة وصعبة الحل. إذ أن آلياته حلها الديمقراطية والدستورية نفسها مأزومة. أي تدور في حلقة دائرية مغلقة ومفرغة. فهذه الازمات مترابطة ومتشابكة، لتشكل قوة ضاغطة ودافعة للحل، فبدون السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، والعدالة الانتقالية القائم على سيادة القانون لا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة، لذا يجب انهاء دورة الصراع والعنف لأنها ليست قدرا حتميا لا مفر منه، بل هي حالة طارئة لا بد من معالجتها من خلال العمل الجاد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للحد من جميع أشكال العنف، والعمل مع الحكومات

---

[1] د. اسراء علاء الدين نوري، الاسباب الداخلية لازمة الهوية الوطنية في العراق، نشرة شؤون عراقية، العدد (4)، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، كانون الاول 2009، ص26 .

[2] د. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد (56)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، ص144 .

والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن، ويعد تعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان أمر أساسي في هذه العملية، مما يقود الى تحقيق السلام المستدام الإيجابي.

فالمستويات المرتفعة من العنف المسلح وانعدام الأمن لها آثار مدمرة على تنمية البلدان، مما يؤثر على النمو الاقتصادي وغالبا ما يؤدي إلى مظالم طويلة الأمد يمكن أن تستمر لأجيال. كما أن العنف الجنسي والجريمة والاستغلال والتعذيب يتزايد وينتشر أيضا في حالات النزاع أو في غياب سيادة القانون، ويجب على البلدان اتخاذ التدابير اللازمة لحماية فئات الشعب الأكثر تعرضا للخطر. وان مستقبل عملية السلام في العراق يتوقف على حلحلة ازماته بشكل مستمر باستخدام آليات التنمية المستدامة، وإلا فأنه سيخلق حالة، اما استمرار النظام السياسي واداءه بشكل ضعيف وغير مجدي، او انهياره الكامل نتيجة عجزه التام عن مواجهة الازمات وايجاد السبل والمناخ التنموي المطلوب لحلها.

الخاتمة

لا شك بان العراق يمتلك الامكانات المادية والبشرية، الا ان الشروع بالعمل على التنمية المستدامة بقيت في موضع قلق بسبب التراجع الملحوظ في مؤشرات التنمية في عدة مجالات منها ما يتصل بالتعليم والصحة والامن والاقتصاد. إذ تشير العديد من الاحصائيات بأن مؤشرات التنمية المستدامة في العراق تتسم بالضعف وعدم التطور، كما أنّ بناء السلام هو الاخر مجال متشعب ومتعدد، إذ يشمل التغيير الإجتماعي ونشر ثقافة السلام، ومن ثم حل النزاعات بين فئات المجتمع، وتكوين بيئة إجتماعية جاذبة للسلام ذات مؤسسات سياسية تشجع على التعاون بين فئات المجتمع وتعزيز التعايش السلمي والتطلع لمستقبل افضل ولتحقيق التنمية المستدامة والتي تؤدي الى بناء سلام إيجابي، فعلى الحكومة العراقية انتهاج آليات ووسائل بُغية تطوير وتحديث هذه المؤشرات من تعليم وصحة ...، من خلال:

1. الشروع في رسم سياسات عامة شاملة تحقق التنمية المستدامة في العراق تعمل على تقليص الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات العامة "النفط" وتنويع مصادر الإيرادات العمة كالضرائب وتنمية القطاع الزراعي والصناعي بما يسهم في تحسين اوضاع الافراد وتحقيق رفاهيتهم، فضلاً عن تفعيل دور القطاع الخاص.
2. ضرورة الدعوة إلي تناسي اثار السياسات الماضية وذلك بإجراء مصالحة وطنية شاملة، وتقوية أواصر التعاون والحوار في العراق بين جميع مكوناته السياسية واعلاء قيمة إدارة التنوع كأحد

آليات بناء السلام وحل النزاعات، وأن تعمل القوة السياسية إلي حل الأزمات والخلافات كافة فيما بينها وبعيداً من التدخلات الدولية.

3. هنـاك علاقـة وثيقـة ومترابطـة بـين انتشـار العنـف المجتمعـي وتـردي الأوضـاع الإجتماعيـة الإقتصادية والمعيشية وبين البيئة المحيطة، وترتبط درجة ديمومة واستمرار العنف بحسب طبيعة تعامل النظام السياسي وافراد المجتمع، الساعيان إلى بناء السلام فيتوجب على النظام السياسي تجفيف منابع العنف ونشر ثقافة السلام التي تخلق بيئة مناسبة للتنمية المستدامة.
4. ضرورة الدعوة الى رؤية جديدة لأنظمة التعليم والتدريب، وهذا من شأنه أن يشمل إصلاحاً هيكلياً جذرياً لجميع أنظمة التعليم والتدريب في العراق، بحيث يتم رفع مستوى مهارات القوى العاملة وتمكينها من تلبية احتياجات اقتصاد يستند بشكل متزايد الى المعرفة.
5. ضرورة تشكيل لجان مشتركة بين وزارة التعليم والتربية تأخذ على عاتقهما التنسيق بين الوزارتين والوزارات المعنية الاخرى.
6. الانفتاح على النظم التعليمية الرصينة (الاميركية، البريطانية، الكندية) والتوسع في استخدام اللغة الانكليزية لأنها تحتل لغة العلم والمعرفة.
7. التركيز على التنمية المستدامة وزيادة خيارات الافراد يؤدي الى الحد من انتشار مظاهر التخلف، الفقر، البطالة، الفساد، العنف، عدم المساواة، والتي تعد مصدر من مصادر التوتر الاجتماعي وهي أهم العوامل المساعدة تأخير عملية بناء السلام.
8. ضرورة توفير فرص العمل لخريجي التربية والتعليم لما له من حافز مهم في دعم المطالب للاستمرار في مسيرته العلمية.